

في سدة الشهور فان التقاطع في وقت خروجهما واختلف
 في قدر عددها صفة في جهته وفي عكس ذلك وعند الا
 لصدق فهي بعينها **فشرح يسقط المون** من تقفد وكسوة في
 غيرهما كما يسقط **الفصل** الواجب عليه من الشهور في البيت
 عند تخرجهما والحال ان **شهر** واحد من شهرين **لو ساعد** اي
 لحظه تسقط تقفد ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل وان لم
نأمر لكونه غير مخلصه يتحقق الشهور **فصل** اي يقع صدر
 شهرين اذ عدل **فصل** او لو ليس لا منعه عند **العد** لكونه
 بحيث لا يحتمل الزوجة ومرضه بعد وطهرها وكسوة ونفاس
 او لقبض صدر **اي حال** اصابة **قبل** وطى حال كونها بالفترة
 مختارة او انما الامتناع لحيث ان شبع لقبض صدق او بعد
 وطى بالفترة فتأشبهه ولو منقده لذلك بعد وطىها ما كره
 او صغيرة ولو يتساوى الوحي فليس يتشبهه فيكون سدة الوحي
 التقدير بطه فيبغي انه لا يرجع له ان كملت ولو اذ عطيها
 يتكفيها وطلبها تسليها اليه فانكرته وامتنعت من التسليم

فيهما بين حال نظرهما من امة او حرة او عبيد او احدهما
 من العلي بوسر لغناه من الذي عتده الزوج من امة او عبيد لها
 او حرة عجزها صح كل يوم **سنة** وذلك وعلى غيره من عسر وتوط
سنة كوا امثال الخادم من شيب وازالة لا يجب عليه اي
 على الزوج لزوج **طيب** الا لقطع روح كسرة والحمل ودولة
 لرضاء **ويجب** له **رجعية** حال او حامل الي ان يقضي عندها في
الحامل بان يفرسون من طلاق تلك او خلع حتى تضع **مال** الزوج
 من تقفد وكسوة وغيرهما الا ان صدق شهرتها شهور يسقط
 تقفدها لكن طلقت ناسرة ولا يجب لها ان تطيب ويجوز للمؤن
 للحامل البائس بغيره وان يات بالزوج بعد الفراق وقبل
 الموضع وشرح يتولى **الفسار** بهون فلا تقفد لولا وتقبل
 الرجعية لعدا الوفاة بموت الحامل البائس **ولو اذعت** **الكلب**
وانكاره هو لا يثبت الاحداهما **صنف** **قبضية** لان الاصل عدسه
او اذعت **صام** من شهرها او عدم الاتفاق عليها **صنف** **ق**
 يبينه لان الاصل عددها وبقاها **فصل** في الاول ولو اختلفا